مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

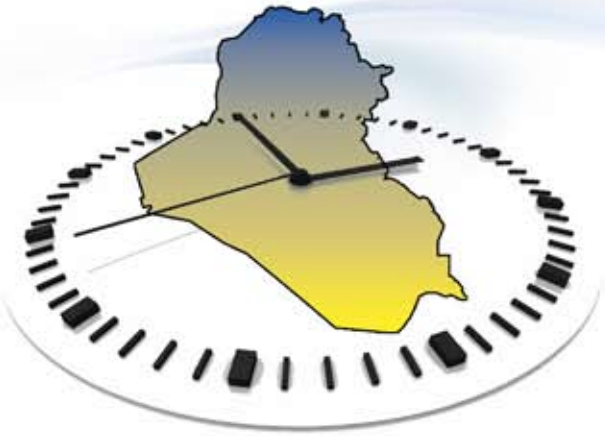

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الاثنين ١٧ - ٦ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(٢٣)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

اعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

الأكراد الرابح الأكبر من الربيع العربي!!

في هذا العدد نضع بين يدي القارئ الاستراتيجي العزيز أربع مواد استراتيجية، **ثلاث منها تتناول الملف الكردي والرابعة تتناول الملف التركي في المنطقة.** فالمادة الأولى هي تقرير **مجموعة الأزمات الدولية**، هذه المجموعة التي تُعدّإحدى مراكز الأبحاث الاستراتيجية المهمّة على مستوى العالم، إذ تدعمها أغلب دول العالم المهمّة بالمال، ويساهم في الكتابة فيها خبراء استراتيجيون محترفون،ومخاطبوها هم صنّاع القرار في هذه الدول المساهمة، ونحن في المركز نتابع ونرصد اصداراتها باستمرار. والمادة الثانية هي مقالة كاتبها تركي مخضرم له من الخبرة ما يزيد على الثلاثين عاماً، يتناول فيها **السياسة التركية المتحيّزة طائفياً في المنطقة.** والمادة الثالثة هي مقالة لنائب رئيس تحرير **صحيفة الواشنطن بوست**، الصحيفة الأمريكية القريبة من الإدارة الأمريكية ومن الصحف المؤثرة على الرأي العام الأمريكي، تتطرّق إلى**الوضع الاستراتيجي الحالي لأكراد العراق وسوريا.** والمادة الأخيرة هي مقالة منشورة في **مجلة الفورين بوليسي** الأمريكية المرموقة، تتناول الملف الكردي العراقي من خلال احتمال غياب الرئيس جلال الطالباني عن الساحة.

فيما يلي نلقي بعض الضوء التحليلي الكاشف على المواد الأربعة المذكورة أعلاه:

١- **أكراد سوريا: صراع داخل صراع:**أكّدت مجموعة الأزمات الدولية في هذا التقرير على أن المناطق ذات الأغلبية الكردية بقيت معزولة عن **الصراع السوري** نسبياًعلى الرغم من اتساع نطاقه، ونظراً لعدم قيام الأكراد بأنشطة تلفت الأنظار، فقد **نجحوا في تجنّب هجمات النظام.** ومع مرور الوقت، **وبانسحاب قوات أمن النظام وتمركزها في مكان آخراغتنمت المجموعات الكردية الفرصة لتحل محلها وتستولي على مناطق نفوذ**، وتحمي مناطقهاوتقدّم الخدمات الأساسية لتضمن وضعاً أفضل للجماعات الكردية في سوريا ما بعد حكم الأسد والتي يمكنها ان تحقق مكاسب كبيرة. لكنهم لا يمكنهم الاحتفاظ بهذه المكاسب، لأن التطلعات الكردية ما تزال تحت رحمة النزاعات الداخليةوالعداوة مع العرب (التي تجلّت في الصدامات الأخيرة) والتنافس الإقليمي حول القضية الكردية. وَضعُالأكراد في سوريا تغيّر الآن،كما حدث في العراق عام ١٩٩١ ومرة أخرى عام ٢٠٠٣ ، **حيث وفّرت الأزمة الحادّة الراهنة للأكراد فرصةً لتصحيح _ أو على الأقل البدء بتصحيح _ ما يعدّونه ظلماً تاريخياً**، يتمثّل في قيام سلطات الانتداب الفرنسية والبريطانية بتقسيم الشرق الأدنى بطريقة **تركتهم أمة كبيرة بلا دولة في المنطقة. ويبدو أنهم عازمون على اغتنام هذه الفرصة، على الرغم من اصطدامهم برؤى متنافسة حول الطريقة المثلى لتحقيق ذلك.** يرتبط العديد من الاحزاب الكردية السورية بعلاقات وثيقة مع المجموعات الكردية العراقية، وبرعاية مسعود برزاني. **ولفت التقرير النظر إلى أن الصراع في سوريا قد أجّج الحرب غير المعلنة في قلب وروح الحركة الوطنية الكردية في البلدان الأربعة (سوريا، والعراق، وتركيا، وإيران).** ويعتقد التقرير انه وبمرور الوقت، فإن مصالح أربيل وأنقرة قد تفترق على الأرجح، **طالما أن أربيلتسعى إلى إيجاد منطقة واسعة يسيطر عليها الأكراد على جانبي الحدود العراقية السورية**، ومن ثمَّ فإن من شبه المؤكد أن تخشى أنقرة من تداعيات ذلك على سكانها الأكراد، ولاسيّما على وضع حزب العمال الكردستاني.

٢ـ **السياسة الخارجية التركية من العلمانية إلى الطائفية:** يؤكد الكاتب في هذه المقالة على ان قدرة أنقرة على أن تكون قوة ناعمة حيادية داعمة للاستقرار في المنطقة، قد تحجّمت بشكل كبير **نتيجة لانحيازها إلى أحد أطراف النزاع، لابل أصبحت عاملاً في تأجيج الطائفية وعدم الاستقرار**، ويشير إلى**ان نهج حكومة أردوغان في الأزمة السورية أدّى إلى أن تكون تركيا جزءاً من المشكلة في سوريا.**

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بادارة الاعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email: info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

أكراد سوريا : صراع داخل صراع ٥

السياسة الخارجية التركية
من العلمانية إلى الطائفية..... ١٠

صحيفة الواشنطن بوست : الأكراد
الرابح الأكبر من الربيع العربي!! ١٢

خروج الوسيط : هل سيتجزأ
العراق إذا مات الرئيس ؟ ١٤

تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية
الجزء السادس (الأخير) : أبرز التوصيات ١٧

تلوّث البيئة ونشاط
الشركات النفطية في العراق..... ١٩

الافتتاحية

وان رؤية داوود أوغلو لتركيا بوصفها قوة استقرار في الشرق الأوسط وأنها قادرة على استخدام حيادها للتوسّط في النزاعات الإقليمية، يجافي الحقيقة،ويعتقد الكاتب بأن حكومة أردوغان ذهبت إلى «**تَسنين**» **السياسة الخارجية التركية** ولاسيّما بعد الأزمة السورية، إذ انها دعمت **المعارضة السنية** هناك.

٣- **الأكراد الرابح الأكبر من الربيع العربي!!**:يعتقدالكاتب بأن الأكراد هم المستفيد الأكبر استراتيجياً من الربيع العربي؟! **إذ لطالما وقفت الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الاوسط على الضد منهم، أما اليوم فهي تعمل لصالحهم، فقد خلق التشرذم الطائفي في كل من العراق وسوريا مساحة جديدة لأمة ناهضة في تلك الرقعة من العالم.** حيث إن كردستان العراق ديمقراطية، وتشهد استقراراً أمنياً ، وازدهاراً على الصعيد الاقتصادي بمعدلات نمو تصل إلى ١١ في المائة سنوياً، كما ان المستثمرين الأجانب يتدفقون على مطارات الاقليم الجديدة للاستثمار، وخصوصاً في حقول النفط التي يسيطر عليها الأكراد. اكسون وشيفرون وغازبروم وتوتال هي من بين الشركات متعددة الجنسيات التي وقّعت اتفاقيات مع الحكومة الإقليمية. إن مد خط أنابيب جديد من كردستان إلى تركيا قد يسمح للصادرات بالارتفاع إلى مليون برميل يومياً في غضون بضع سنوات، وكانت هناك جامعة واحدة لمنطقة يبلغ سكانها ٥,٢ مليون قبل عقد من الزمن، أمّا الآن فتوجد هناك ٣٠ جامعة. **وفي الوقت نفسه، فقد عمل البارزاني وأكراد العراق على تعزيز الحكم الذاتي الكردي في شمال سوريا التي يقطنها نحو ٢,٥ مليون كردي. حيث انسحبت قوات النظام السوري من المنطقة منذ العام الماضي متيحةً الفرصة للأكراد لإقامة إدارة خاصة بهم.** ووفقاً لرؤية أحد القياديين الأكراد ، **قد تكون المحادثات مع الحكومة المركزية، فرصة أخيرة لتجنّب تفكّك العراق إلى مناطق منفصلة شيعية وسنية وكردية، وهو يلوم المالكي بسبب محاولاته لتركيز السلطة بأيدي الشيعة.**ويرى الكاتب «أنه لَمِن المنطقي ان تنضم الولايات المتحدة إلى تركيا في دعم هذه النهضة الكردية؛ حيث **يُعدّ الأكراد قوة معتدلة وموالية للغرب في المنطقة التي تزداد اضطراباً.**

٤- **خروج الوسيط:هل سيتجزّأ العراق إذا مات الرئيس؟**: يستعرض الكاتب في هذه المقالة تداعيات خروج رئيس الجمهورية جلال الطالباني من المعادلة السياسية العراقية، مؤكداً انه من غير الممكن في هذه المرحلة التنبؤبشأن حالةالرئيس العراقي جلال طالباني الذي يعاني من جلطة دماغية. ويعتقد الكاتب بأن الأكراد قد لايهتمون الآن بالاحتفاظ بمنصب رئيس الجمهورية، إذا لم يكن الرئيس هو الطالباني، فما يريدونه هو **اعتراف بغداد بالحقوق الدستورية لحكومة إقليم كردستان بخصوص النفط وإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الدستور على كركوك وبقية الأراضي المتنازع عليها.** وهم يرون أن رئيس الوزراء نوري المالكي هو العقبة الرئيسة التي تحول دون تحقيق تلك الأهداف ،**ويخافون أيضاً مما يعدونه جنوحاً متزايداً من قبل المالكي باتجاه الدكتاتورية**، ولذلك فإنهم قد يُبدون المرونة بما يتعلّق بمنصب رئيس الجمهورية إذا كانت هناك صفقة تقضي باستبدال المالكي بزعيم يلبّي المطالب الكردية. ويشير الكاتب إلى ان حكومة إقليم كردستان بحكومتها المنتخبة وجيشها القوي، البيشمركة، **في وضع قوي في مواجهة المالكي** والحكومة الاتحادية. **ويعتقد الكاتب بأن هناك العديد من الخلفاء للطالباني في منصب رئاسة الجمهورية، ولكن العراق يحتاج إلى شخص قادر على ملء الفراغ الذي سيُخلّفه . ولاأحد من هؤلاء يستطيع أن يفعل ذلك.**

أكراد سوريا : صراع داخل صراع

مجموعة الازمات الدولية - تقرير الشرق الاوسط رقم ١٣٦
٢٢ / كانون الثاني / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : حسين باسم
مراجعة : د. نصر محمد علي

إن الصراع في سوريا قد أجّج الحرب غير المعلنة في قلب وروح الحركة الوطنية الكردية في البلدان الأربعة (سوريا، والعراق، وتركيا، وإيران). وإن الجماعات الكردية في سوريا لايمكنها الاحتفاظ بمكتسباتها لأن التطلعات الكردية ما تزال تحت رحمة النزاعات الداخلية والعداوة مع العرب والتنافس الإقليمي حول القضية الكردية

أكّدت مجموعة الازمات الدولية في مستهل تقريرها على ان المناطق ذات الأغلبية الكردية بقيت معزولة عن الصراع السوري نسبيا على الرغم من اتساع نطاقه، و نظرا لعدم قيام الاكراد بأنشطة تلفت الأنظار، فقد نجحوا في تجنّب هجمات النظام . ومع مرور الوقت، **وبانسحاب قوات أمن النظام وتمركزها في مكان آخر اغتنمت المجموعات الكردية الفرصة لتحل محلها وتستولي على مناطق نفوذ**، وتحمي مناطقها وتقدّم الخدمات الأساسية لتضمن وضعا أفضل للجماعات الكردية في سوريا ما بعد حكم الأسد والتي يمكنها ان تحقق مكاسب كبيرة، **لكن، وفقاً للتقرير ، فإن الجماعات الكردية لا يمكنها الاحتفاظ بهذه المكاسب ، لأن التطلعات الكردية ما تزال تحت رحمة النزاعات الداخلية والعداوة مع العرب (التي تجلّت في الصدامات الأخيرة) والتنافس الإقليمي حول القضية الكردية.** وبالنسبة لأكراد سورية الذين عانوا ومنذ وقت طويل من القمع وحُرموا من حقوقهم الأساسية، فإن الحكمة تقضي بالتغلب على الانقسامات الداخلية، وتوضيح مطالبهم _ حتى لو كان ذلك يتطلب تقديم تنازلات صعبة – والاتفاق مع أي بنية جديدة للسلطة في سورية ستحل محل النظام الحالي، من اجل تحديد وترسيخ حقوقهم وقد آن الأوان كي يقوم نظراؤهم من غير الأكراد بوضع استراتيجية ذات مصداقية لتطمين جميع السوريين بأن رؤية النظام الجديد للدولة، وحقوق الأقليات، والعدالة والمساءلة في رؤية متسامحة وشاملة على حدّ سواء.

يقطن أكراد سوريا، مناطق قريبة من الحدود التركية والعراقية، وعلى الرغم من أن المجموعات الكردية تسكن عدة مدن في أجزاء أخرى من البلاد، ولاسيما في دمشق وحلب، فإن المنطقة التي يسكنونها لا تمثّل إقليما سياسيا او جغرافيا، على العكس من نظرائهم في العراق، فإنهم لم يتمكنوا من الحصول على حكم ذاتي في ظل النظام البعثي، وان اغلب المناطق الكردية في الشمال الشرقي تتخللها مناطق مختلطة من السنة العرب، والآشوريين، والأرمن، والتركمان، واليزيديين. ففي الوضع الراهن لا يمكن التحدث عن إقليم متصل الأطراف: فضلاً على ذلك، فإنهم لا يتمتعون بميزة وجود الجبال في مناطقهم

تمكنهم من تنظيم مجموعات مسلّحة بشكل آمن ضد الحكومة المركزية على عكس إخوانهم في تركيا والعراق وإيران.

إن الأكراد عانوا من التمييز والقمع المنظم، على الرغم من أن النظام تمكّن من تحييدهم جزئيا عبر استمالة المجموعات الكردية، بالتسامح حيال نشاطها السياسي والبرلماني (طالما ان هذا النشاط موجهاً ضد تركيا) والنشاط الإجرامي (المتمثل بالتهريب غالبا). ومن بين الأشكال الاكثر فضاعة لعدم مساواتهم بغيرهم من السوريين، وجود حوالي ٣٠٠,٠٠٠ منهم (أي حوالي ١٥ ٪ من عددهم الإجمالي) الذي يقدّر بمليوني نسمة، ما يزالون من دون صفة قانونية، حيث يعيشون في فراغ قانوني محرومين فيه من حقوقهم الأساسية. على الرغم من انهم كانوا يثورون بين الفينة والأخرى، الا أنهم كانوا يُقمعون بسرعة، والنتيجة كانت ظهور مجموعة سكانية هادئة وساكنة بشكل عام.

هذا الوضع تغيّر، كما حدث في العراق عام ١٩٩١ ومرة أخرى عام ٢٠٠٣، حيث وفّرت الأزمة الحادّة الراهنة للأكراد فرصةً لتصحيح _ أو على الأقل البدء بتصحيح _ ما يعدّونه ظلما تاريخيا يتمثّل في قيام سلطات الانتداب الفرنسية والبريطانية بتقسيم الشرق الأدنى بطريقة تركتهم أمة كبيرة بلا دولة في المنطقة. ويبدو انهم عازمون على اغتنام هذه الفرصة، رغم اصطدامهم برؤى متنافسة حول الطريقة المثلى لتحقيق ذلك.

لو انضمّ الشباب الأكراد إلى انتفاضة السوريين عام ٢٠١١ ، ورددوا الدعوات بإسقاط النظام، لتمكنت الأحزاب الكردية التقليدية من تبنّي رؤية مختلفة إلى حدّ ما، لكنهم يخشون ردة فعل انتقامية ضد شعبهم إذا انضموا بشكل حاسم إلى المعارضة فضلا على انهم يضمرون استياءً من لا مبالاة العرب حيال احتجاجاتهم وما تلاها من قمع النظام عام ٢٠٠٤ فوجدوا أن بوسعهم تحقيق مكاسب أكبر بالبقاء محايدين، كما باتوا قلقين من أن النشطاء الجدد الذين يكتسبون قوة متنامية سيعترضون على دورهم. وفي الوقت نفسه ان النظام الذي كان يأمل بتحاشي فتح جبهة جديدة ويعوّل على الانقسامات العربية – الكردية لجعل الصورة أكثر تشويشاً ومن ثم فقد ترك النظام الأكراد وشأنهم، الأمر الذي، **جعل معظم الأحزاب الكردية تختار البقاء بعيدة عن الصراع السوري الأوسع، بحيث لا يقاتلون النظام ولا يدعمونه و يتبنّون مقاربة متشكّكة حيال المعارضة (غير الكردية) و ينظرون إليها على أنها تتبنّى توجهات قومية عربية واسلامية مفرطة.**

وكشف التقرير ان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (نتيجة للصراع الدائر) هو الحزب الأكثر نفوذا، كان أكثر الاحزاب إحجاما عن مواجهة النظام، ما دفع الآخرين إلى اتهامه بالتواطؤ معه، ويُعد هذا الحزب المنظّم والمدرّب والمسلّح بشكل جيد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، المجموعة الكردية المتمردة الرئيسة في تركيا. وبعد اندلاع الانتفاضة بوقت قصير، عاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الذي كان في معسكر مع حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق، إلى سورية، وأحضر معه فريقا من المقاتلين. ففي تموز/يوليو ٢٠١٢ ، استغل الحزب الانسحاب الجزئي لقوات أمن النظام من مناطق كردية لترسيخ حضوره السياسي والأمني، حيث أخرج المسؤولين الحكوميين من مباني البلدية في خمسة معاقل له على الأقل واستبدل الأعلام السورية بعلمه. وبقيامه بذلك، فإنه فرض نفسه

علنا على أنه السلطة المسؤولة عن مؤسسات الدولة في معظم المدن الكردية.

يتكوّن منافسو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني من مجموعة غير متجانسة من الأحزاب الكردية الصغيرة، **يرتبط العديد منها بعلاقات وثيقة مع المجموعات الكردية العراقية. و برعاية مسعود برزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان في العراق ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد تحالف أكثر من اثني عشر من هذه الأحزاب وشكّلوا المجلس الوطني الكردستاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.** واصبح هذا التحالف المنافس الكردي الوحيد الفعّال لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، على الرغم من الانقسامات الداخلية في أوساطه وغياب قوّته المقاتلة داخل سوريا، قوّضت قدرته على تشكيل ثقل موازٍ، **فقد تسبب الصراع السوري في إحداث فراغ امنٍي وسياسي في المناطق الكردية، وإلى تصاعد المنافسة بين هذين التيارين الرئيسين.**

ان الفصائل الكردية لا تتنافس فيما بينها فقط بل مع مجموعات المعارضة غير الكردية، وجميعها تسعى لإيجاد موطئ قدم في صراعها على الموارد، وتوسيع مناطق نفوذها. قد أدى الخطاب العربي الذي تطغى عليه الصبغة الإسلامية القومية العربية للمعارضة غير الكردية إلى نفور الكثير من الأكراد، ولاسيما من أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، **كما أسهم في توسيع الفجوة بينهما، ما يُعتقد أنه اعتماد المعارضة غير الكردية على دعم المحافظين في تركيا والخليج.**

و مع استمرار الصراع واحتمالية تحوّله إلى حرب أهلية شاملة، فإن التوترات الطائفية والعرقية في تصاعد مستمر، فقد شهدت البلاد صدامات بين مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني(PYD) ومجموعات المعارضة المسلّحة (التي يُطلق عليها غالبا الاسم الواسع والمضلل في كثير من الأحيان وهو الجيش السوري الحر). **كانت هذه المعارك حتى الآن وبشكل أساسي صراعاً على مناطق النفوذ، لكنها يمكن أن تتصاعد لتشكّل صراعاً أوسع حول الوضع المستقبلي للأكراد.**

ولفت التقرير النظر الى ان الصراع في سوريا قد أجّج الحرب غير المعلنة في قلب وروح الحركة الوطنية الكردية في البلدان الأربعة (سوريا، والعراق، وتركيا، وإيران). وقد لجأ حزب العمال الكردستاني إلى الصراع المسلّح بين الحين والآخر، في محاولة لإجبار أنقرة على منح حقوق ثقافية وسياسية أكبر للأكراد في تركيا. **على النقيض من ذلك، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يوظّف هيمنته على حكومة إقليم كردستان، سعى بشكل حثيث في السنوات الأخيرة لتطوير علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع تركيا لإغرائها باتخاذ موقف أكثر إيجابية، وفي الوقت نفسه تقليص اعتماد حكومة كردستان على بغداد.**

إن مدى استقلال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني عن حزب العمال الكردستاني قضية فيها بعض الجدل، على الرغم من أن المسألة بالنسبة لأنقرة قد سُوّيت منذ أمد بعيد، فمن وجهة نظرها، ترى ان الحركة الكردية السورية لا تعدو كونها فرعا أو نسخة طبق الأصل عن حزب العمال الكردستاني، الذي تخاطر محاولاته باكتساب موطئ قدم له في سورية، بتغذية المشاعر الانفصالية للأكراد في تركيا. ولاحظ التقرير **ان اي معقل لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني بجوار تركيا يمكن أن يستغله حزب العمال الكردستاني كنقطة انطلاق في حربه مع تركيا، الامر الذي لا**

يمكن لأنقرة ان تتساهل إزاءه .

في الوقت الذي يسعى فيه البارزاني الى احتواء الخصومات السياسية ، وطمأنة أنقرة ومحاولة فرض سيطرته، حاول التوسّط في الوصول إلى اتفاقية بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني الكردستاني. ويحمل هذا الاتفاق مكاسب للطرفين، **في حين ان المجلس الوطني الكردستاني يتمتع بالعلاقات الدولية و بالشرعية، لكنه يعاني على نحو متزايد من الانقسامات الداخلية ويفتقر إلى وجود حقيقي على الأرض.** إلا أن هذا التزاوج الذي يسعى بارزاني لإتمامه، تحت اسم الهيئة الكردية العليا ، هو في أفضل الأحوال زواج مصلحة. ولا يثق أي من الطرفين بالآخر ، ولكل منهما علاقات متوترة مع مجموعات المعارضة السورية المتصارعة، وقد حدثت مناوشات بينهما في مناطق حساسة، وكلاهما يتحيّن الفرص إلى أن تتضح صورة الأوضاع في البلاد.

وعلى نحو مماثل، فإن تركيا على الرغم من انها اختارت ، حتى الآن، عدم التدخل مباشرة ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني خشية الانجرار الى مستنقع الحرب الدائرة ، فضلاً على انها منحت البارزاني دورا بارزاً في احتواء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الا ان هذه المقاربة قد لا تدوم. **لأن مصالح أربيل وأنقرة، وبمرور الوقت،قد تفترق على الأرجح ، طالما ان أربيل تسعى إلى ايجاد منطقة واسعة يسيطر عليها الأكراد على جانبي الحدود العراقية السورية، ومن ثم فإن من شبه المؤكد أن تخشى أنقرة من تداعيات ذلك على سكانها الأكراد، ولاسيما على وضع حزب العمال الكردستاني.**

وتأسيسا على ذلك ينصح التقرير أكراد سوريا بأن يفعلوا ما بوسعهم لتجنّب الانخراط اكثر من اللازم في هذه المعركة الإقليمية واسعة النطاق و كذلك عدم المبالغة في مسعاهم لتحقيق درجة أكبر من الاستقلال. إن مصيرهم في الوقت الحاضر هو في سوريا، ولهذا فإن السوريين هم الطرف الذي ينبغي عليهم التفاوض معه حول دورهم في النظام الجديد وضمان الاحترام لحقوقهم الأساسية بعد مرور كل هذا الوقت.

وخلُص تقرير مجموعة الازمات الدولية الى جملة من التوصيات وهي على النحو الآتي :

ـ إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ، والمجلس الوطني الكردستاني وممثلي الجماعات الشبابية المستقلة:

١- تحسين تنسيق الأنشطة السياسية والإدارية، والعمل للتوصل إلى استراتيجية مشتركة لتوفير الأمن والخدمات الأساسية للمناطق الكردية.

٢- التواصل مع المجتمع السوري على نطاق واسع من دون الدخول بالضرورة في صراع مع النظام، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وإقامة المستشفيات الميدانية للجرحى المدنيين بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو السياسي والتعبير عن التضامن مع المصاعب التي يواجهها المدنيون في سائر أنحاء سورية.

٣- الإحجام عن أي عمل يُثير المخاوف من انفصال الأكراد، مثل استبدال الرموز الوطنية برموز كردية.

ـ إلى الهيئة الكردية العليا(SKC):

٤- صياغة موقف واضح وموحّد حول ما تتوقعه من اي سلطة ستخلف هذا النظام فيما يتعلق باحترام حقوق الأكراد ، والتفاوض على هذا الأساس مع نظرائها السوريين من غير الأكراد.

ـ إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وقوات الحماية الشعبية المسلّحة:

٥- عدم القيام بأنشطة عسكرية تلفت الأنظار، واقتصار دورها على واجبات الشرطة الداخلية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، بالتنسيق والتعاون مع المجلس الوطني الكردستاني ومجموعات الشباب المستقلة.

٦- عدم استعمال القوة أو الترهيب في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

٧- عدم القيام باعمال استفزازية من شأنها ان تدفع تركيا الى التدخل العسكري من قبيل استخدام الأراضي السورية كنقطة انطلاق لشنّ عمليات عسكرية كردية داخل تركيا بدعم من حزب العمال الكردستاني .

- إلى المقاتلين الذين درّبهم الحزب الديمقراطي الكردستاني وهم تحت سيطرة المجلس الوطني الكردستاني:

٨- عدم الدخول إلى سوريا الا بناءً على اتفاق صريح مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يحدد مناطق العمليات، وينص على كيفية تسوية النزاعات بين المجموعتين المسلّحتين وينشئ نظاما شفافا للتعرف على المقاتلين في كل جماعة، وعلى قياداتهم وأنشطتهم.

- إلى المعارضة السورية غير الكردية، بما في ذلك عناصرها المسلّحة:

٩- الانخراط في المفاوضات، أو دعمها مع الهيئة الكردية العليا حول ما سينطوي عليه تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية فيما يتعلق بالأكراد.

١٠- دعم الإلغاء الفوري والعلني لجميع التشريعات القاضية بنزع الجنسية عن مجموعات معيّنة من الأكراد أو حرمانهم منها.

١١- السعي للتنسيق مع الهيئة الكردية العليا عند عملها داخل مناطق نشاط المجموعات الكردية المسلّحة او في محيطها .

- إلى الحكومة التركية:

١٢ - الاستمرار في الامتناع عن التدخل المباشر في المناطق الكردية من سوريا، ومضاعفة جهودها في تسوية المسألة الكردية في تركيا سلميا.

١٣ - النظر في إجراء محادثات مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ، ربما برعاية الهيئة الكردية العليا، تهدف بشكل أساسي إلى إيجاد آلية للاتصال والتنسيق فيما يتعلق بأمن الحدود.

١٤ - تشجيع المعارضة السورية غير الكردية على ضم مجموعات المعارضة الكردية على أساس رؤية تستند إلى نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه جميع المواطنين بحقوق متساوية.

- إلى حكومة إقليم كردستان العراق:

١٥ - الامتناع عن استغلال الخلافات بين الفصائل الكردية، والسعي بدلا من ذلك إلى سياسة تُعزّز وحدة الهيئة الكردية العليا ومشروعيتها ومصداقيتها التمثيلية.

١٦ - تشجيع المجلس الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني على نحو خاص على العمل معا وبشكل وثيق لتحقيق السلام والاستقرار في المناطق ذات الأغلبية الكردية في سوريا، وبالتنسيق مع مجموعات الشباب المستقلة.

رابط المقال:

www.crisisgroup.org/...syria.../syria/136-syrias-kurds-a-struggle-within-a-struggle.aspx

السياسة الخارجية التركية من العلمانية إلى الطائفية

الكاتب : سميح ايديز / كاتب في صحيفة المونيتور التركية ،غطت مقالاته قضايا السياسة الخارجية والدبلوماسية في الصحف التركية الرئيسة لمدة ثلاثين عاماً - ١ آذار / مارس ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : د.نصر محمد علي
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

إن قدرة أنقرة على أن تكون قوة ناعمة حيادية داعمة للاستقرار في المنطقة ، قد تحجّمت بشكل كبير نتيجة لانحيازها إلى أحد أطراف النزاع ، لا بل أصبحت عاملاً في تأجيج الطائفية وعدم الاستقرار

يرى الكاتب في مستهل مقاله انه مع وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كانت احدى خططه الاساسية تتمثل باستخدام قنوات اتصالات مفتوحة مع كل الأطراف في الشرق الأوسط ، بالتزامن مع تنامي « **القوة الناعمة** Soft power» لتركيا من اجل لعب دور الوساطة في مختلف أنواع النزاعات والمساهمة في استقرار هذه المنطقة المضطربة من العالم . وقد تم تفعيل هذه الرؤية بشكل اكبر بعد تعيين أحمد داوود أوغلو وزيراً للخارجية في مايس/مايو عام ٢٠٠٩ ، الذي لم يدّخر وقتاً في تنفيذ سياسته الواعدة **لـ « تصفير المشاكل مع الجيران»**. وبدت تجليات تلك السياسة عندما توسطت تركيا للتوصل لاتفاق بين سوريا وإسرائيل . اما الآن فإن ذلك يبدو جزءاً من الماضي ، فحالة العلاقات الدبلوماسية التركية مع إسرائيل ليست في أدنى مستوياتها وحسب ، بل ان الاولى لم تَعد لاعباً محورياً لعملية السلام في الشرق الأوسط . وفي خضم ذلك فقد تحوّل الرئيس بشار الأسد إلى عدوٍّ لدودٍ لداوود أوغلو ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان . ولفت الكاتب النظر إلى **ان نهج حكومة أردوغان في الأزمة السورية أدّى إلى أن تكون تركيا جزءاً من المشكلة في سوريا.**

وفي افتتاحية صحيفة النيويورك تايمز أكد هلال كارافيللي - من كبار باحثي جامعة جون هوبكنز ومعهد الأمن وتطوير السياسة في ستوكهلوم على «**ان سياسة تركيا أدّت إلى تفاقم الصراع الطائفي في سوريا بدلاً من أن تساهم في إيجاد حل سلمي يضم جميع الاطراف**» وأضاف كارافيللي في مقالته الموسومة **بـ«تركيا حليف غير متعاون**» « ان حكومة اردوغان» في الوقت الذي تدعم المطالب السنية في سوريا « لم تُظهر اي تعاطف حيال مخاوف الأقليات العلوية والمسيحية والكردية في البلاد». وقبل ايام فقط من افتتاحية كارافللي اتهم فالح الفياض مستشار الأمن القومي العراقي حكومة أردوغان بأنها «تُرسل المتشددين إلى سوريا» و تتدخل بالشأن العراقي وتلا ذلك تصريح لوزير النقل العراقي هادي العامري الذي اِدعى وفقا لتقرير لرويترز «ان دعم تركيا والقاعدة للمتمردين السوريين بمثابة إعلان حرب على العراق»، **كما ردّد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الإدعاء نفسه عندما أكد: «ان التأثيرات الخارجية تساهم في إذكاء الفتنة الطائفية في بلاده»**. وأضاف في مقابلة له مع الاسوشييتد برس « **ان ما يحصل في العراق يرتبط بما يحصل في المنطقة كما يرتبط بنتائج ما يسمى بـ الربيع العربي وبعض السياسات الطائفية**»

ونظـراً لأن المالكي قد اتهم تركيا بالتدخل في بلاده سـابقاً، فـإن كلماته ، وفقـاً للكاتب ، فيها تلميـح لتركيا أيضاً . وفي السـياق نفسه فقد اتهم «السيد حسن نصر الله» زعيم حزب الله ، تركيا في لقاء متلفز في لبنان ، وأكد ان تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة تدعم الجماعات السـنية في سوريا محذراً من ان ذلك يسـهم في تأجيج نـار الطائفية في لبنان. وأردف قائـلاً: «**هناك من يعمـل في الليل والنهـار لدفع لبنان بسرعة نحو الصراع الطائفي والصدام بين السنة والشيعة**» . كما انضـمّ رئيس حزب الأتحاد الديمقراطي الكردي السـوري ، صالح محمد مسـلم إلى ركب المتهمـين لتركيا عندما حملّها مسؤولية « **تعميـق الانقسـامات الطائفية في المنطقة من خلال دعمهـا للجماعـات الجهادية في سـوريا**» وعلى خلفية كل ذلك فجّر وزير الإعلام السوري عمران الزعبي تصريحاً إعلامياً على التلفزيون السـوري في ٢٥ شـباط/فبراير عندما اِدعى وجود أدلة تُثبـت ضلوع تركيا في الأزمة السـورية وأكد انها ستُسـلم إلى مجلس الأمن الدولي . ويسـتنتج الكاتب من كل ذلك **ان رؤية داوود أوغلو لتركيا بوصفها قوة استقرار في الشرق الأوسـط وانها قادرة على استخدام حيادها للتوسط في النزاعات الإقليميـة ، يجافي الحقيقة .** ومـن ثم فإن تركيا لم تَعد لاعباً أساسـياً في عملية السـلام في الشـرق الأوسـط وأصبحت مهمّشـة في الجهود الرامية الى إنهاء الأزمة السورية . وهنا يطرح الكاتب تسـاؤلاً مفاده : كيف انتهت الامور بتركيا الى هـذا الحال ، الـذي لم يجعلها تفقـد اصدقاءها في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، بل وضعها في موقف تُتهم فيه بأنها تزيد من انعدام الاسـتقرار الاقليمي ؟ والجواب يكمن، وفقاً للكاتب، فيما يسمى بـ«**أسـلمة السياسة الخارجية التركية**»؛ فعلى سـبيل المثال فإن العلاقات الودية بين تركيا وإسـرائيل لطالما كانت موضع نفور وبغضٍ من قبل الإسـلاميين الأتراك وهو ما يتماشى الى حدّ كبير مع رؤية اردوغان ودواود اوغلو ، وعلى الرغم من ذلك فإنهم حاولـوا الاحتفاظ بالعلاقات مع الدولة اليهودية لاسـباب براغماتية . وعندما شنّت اسرائيل عملية « الرصاص المصبوب» في شـتاء عـام ٢٠٠٨ ، فتحت الباب على مصراعيه للمشـاعر المعادية لإسـرائيل ، والتي مكّنت الاسرائيليين من الكشف عن العناصر المعادية للسامية. واسـتعرض الكاتب موقف أردوغان من العملية الاسـرائيلية الذي أفصح عنه في قمة دافوس الشـهيرة في كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٩ ونظراً لوحشية العملية الإسرائيلية على غزة فقد شـارك عدد كبير من الجمهور التركي مشاعر اردوغان لا بل جعلت حادثة توبيخ الرئيس الاسرائيلي في قمة دافوس من اردوغـان بطلاً للجماهـير العربية . **ومن هنـا فقد عمل الدبلوماسـيون الغربيـون والأتـراك على حسـاب تكاليف هذا الغضب غير المنضبط وكان الأهم بالنسـبة لهم تبعات ذلك على الدور التركي المحتمل في عملية السلام في الشرق الأوسط .** وقد رأى الكثير من المراقبين ان نظرة أردوغان الإسلامية كانت هي الدافع وراء ردة فعله إزاء إسرائيل كما لو كان يتحيّن الفرصة من اجل الهجوم على إسـرائيل أمام جمهـور دولي . ولاحظ الكاتب ان هذا يُقدّم مؤشـراً **على كيفية هيمنـة التوجهات الإسلامية لأردوغان على السياسة الخارجية التركية العلمانية التي تتطلع نحو الغرب وترنو إلى تحقيق المصالح الوطنية التركية وليس بسياسـة مدفوعة دينياً مـن حكومات معيّنة .** ولم يقف الأمر على ذلك فحسب بل ذهبت حكومة أردوغان الإسلامية إلى أبعد من ذلك ولاسيما بعد الأزمة السورية وهي « تُسنّن» السياسـة الخارجية التركية . وانتهى الكاتب في ختام مقالته إلى نتيجـة مفادها: **قد بدا جليّـاً ان قدرة أنقرة على أن تكون قـوة ناعمة حيادية داعمة للاسـتقرار في المنطقة ، قد تحجّمت بشـكل كبير نتيجة لانحيازهـا إلى أحد أطراف النـزاع ، لا بل أصبحت عاملاً في تأجيج الطائفية وعدم الاستقرار .**

---

١ – **القوة الناعمة سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع بدل الإرغام أو دفع الأموال**، وموارد القوة الناعمة لأي بلد هي ثقافته إذا كانت تتمتع بالقدر الأدنى من الجاذبية وقيمه السياسية عندما يطبقها داخلياً وخارجياً إضافة إلى السياسة الخارجية. المترجم .

٢ – تم نشـر هذه الدراسـة **في نشـرة العـراق في مراكز الابحـاث الامريكية الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية** / جامعة كربلاء في **العدد العاشر .**

رابط المقال:

www.al-monitor.com/.../akp-sunni-foreign-policy-turkey-sectarianism.htmlspectre

صحيفة الواشنطن بوست :
الأكراد الرابح الأكبر من الربيع العربي!!

الكاتب: جاكسون ديل – نائب رئيس تحرير صحيفة الواشنطن بوست
ذي واشنطن بوست - ١٥ أبريل ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

لطالما وقفت الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الاوسط على الضد من الاكراد، أما اليوم فهي تعمل لصالحهم، فقد خلق التشرذم الطائفي في كل من العراق وسوريا مساحة جديدة لأمة ناهضة في تلك الرقعة من العالم

يفتتح الكاتب مقالته بالقول: قد تبيّن أن «الربيع» ما هو الا وصف خاطئ للاضطرابات السياسية والحروب الأهلية التي أعقبت الثورات العربية منذ العام ٢٠١١. ولكن أمة واحدة في الشرق الأوسط فقط على ما يبدو بدأت بأخذ نصيبها من الحرية والرخاء، فقد «شرع الناس بالحديث عن الربيع الكردي، وليس الربيع العربي». كما ذكر فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة اقليم كردستان العراق. فخلال زيارة الاخير مع وفد من حكومة اقليم كردستان لواشنطن جرى الحديث عن الوضع الذي وصلت اليه بلادهم بعد مرور عقد من الزمن على الغزو الامريكي ، فالحرب مثّلت نجاحاً استثنائياً كما تبدو عليه الامور في اربيل عاصمة الاقليم.

حيث ان كردستان ديمقراطية، وتشهد استقراراً امنيا ، وازدهاراً على الصعيد الاقتصادي بمعدلات نمو تصل الى ١١ في المائة سنويا ، كما ان المستثمرين الأجانب يتدفقون على مطارات الاقليم الجديدة للاستثمار، ولا سيّما في حقول النفط التي يسيطر عليها الأكراد. اكسون وشيفرون وغازبروم وتوتال هي من بين الشركات متعددة الجنسيات التي وقّعت اتفاقيات مع الحكومة الاقليمية. ان مد خط أنابيب جديد من كردستان إلى تركيا قد يسمح للصادرات بالارتفاع إلى مليون برميل يوميا في غضون بضع سنوات. كانت هناك جامعة واحدة لمنطقة يبلغ سكانها ٥,٢ مليون قبل عقد من الزمن ، اما الآن فتوجد هناك ٣٠ جامعة . يقول حسين «ان ما قام به شعبنا هو جيداً جداً».

ويعتقد الكاتب أن القصة الأكبر تتمثّل في ان الأكراد أمة غير عربية تضم ما يقارب ٣٠ مليون انسان محرومين من دولة لهم، فهم مقسّمون بين تركيا والعراق وايران وسوريا ، وهم على وشك تجاوز تاريخهم الطويل كضحايا في المنطقة. فمنذ خمسة وعشرين عاماً ، كان يتم ابادة الأكراد بأسلحة صدام الكيمياوية وكانوا يعانون الاضطهاد في تركيا حيث يعيش نصفهم هناك تقريباً ، فاندلعت حرب عصابات شرسة بين المتمردين الأكراد والجيش التركي. أما اليوم تبرز تركيا بوصفها أقرب حليف للأكراد ، ومحفّز مفترض على ايجاد سلسلة متجاورة من المناطق ذاتية الحكم للمكونات الكردية تمتد من سوريا وحتى الحدود العراقية الايرانية .

وقد بَنَـت تركيا علاقات وثيقة مع حكومة كردستان العراق، وان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يتفاوض حالياً للوصول الى اتفاق سلام مع حزب العمال الكردستاني المتمرد، ان مثل هكذا اتفاق من شأنه ان يتضمن حقوق لغوية وثقافية جديدة، فضلاً على انتخاب حكومات محلية للمناطق المأهولة بالسكان الاكراد في جنوب شرق تركيا.

وفي الوقت نفسه، فقد عمل البارزاني واكراد العراق على تعزيز الحكم الذاتي الكردي في شمال سوريا التي يقطنها نحو ٢,٥ مليون كردي. حيث انسحبت قوات النظام السوري من المنطقة منذ العام الماضي متيحةً الفرصة للأكراد لإقامة ادارة خاصة بهم. فحتى وقت قريب كان الحزب الكردي السوري الرئيس، حزب الاتحاد الديمقراطي، يدعم كفاح حزب العمال الكردستاني ضد تركيا ويميل تجاه نظام بشار الأسد. أما الآن فبفضل اتفاقية السلام الوليدة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني فإن التحوّل قد لا يكون مقصوراً على الجانب الكردي التركي وانما يشمل الجانب الكردي السوري أيضاً. ففي مطلع شهر ابريل الماضي انضم مقاتلو الحزب الكردي السوري للمتمردين من اجل طرد القوات النظامية من المنطقة المأهولة بالسكان الأكراد في حلب.

ثم يضيف الكاتب «**لطالما عملت الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الاوسط ضد الأكراد، أما اليوم فهي تعمل لصالحهم. فقد خلق التشظي الطائفي في كل من العراق وسوريا مساحة جديدة لأمة ناهضة هي في الغالب من المسلمين السنة، غير أنها معتدلة وعلمانية في الوقت نفسه.** على نحو مفاجئ بدأت كل الأطراف تتودد للأكراد، فقد أرسل رئيس الوزراء نوري المالكي في شهر أبريل الماضي وفداً الى اربيل يقترح عودة وزراء ونواب البرلمان الأكراد الذين انسحبوا من الحكومة الوطنية العام الماضي. غير ان حكومة البرزاني امتنعت، عدا أنها أرسلت وفداً للتفاوض في بغداد. ووفقاً لرؤية فؤاد حسين، **فقد تكون المحادثات فرصة أخيرة لتجنب تفكُك العراق الى مناطق منفصلة شيعيةو سنية وكردية، وهو يلوم المالكي بسبب محاولاته لتركيز السلطة بايدي الشيعة.** فيقول: «أما ان تكون لدينا شراكة حقيقية، أو أننا في سبيلنا للذهاب مرة أخرى الى شعبنا» مضيفاً ان النتيجة ممكن ان تكون بالاستفتاء على مستقبل كردستان.

ويرى الكاتب «أنه لمن المنطقي ان تنضم الولايات المتحدة الى تركيا في دعم هذه النهضة الكردية؛ **حيث يُعدّ الأكراد قوة معتدلة وموالية للغرب في المنطقة التي تزداد اضطراباً.** لكن ادارة اوباما اختلفت مع حكومة اقليم كردستان مراراً، وضغطت على تركيا من اجل عدم السماح بمد خطوط أنابيب نفط جديدة التي من شأنها **منح كردستان الاستقلال الاقتصادي عن بغداد**».

ومن وجهة النظر الكردية، فإن الولايات المتحدة قد دعمت مرارا محاولات المالكي لفرض سلطته على المنطقة وفي ختام المقال يذكر الكاتب ان احد اعضاء الوفد الكردي قد اخبره «ان الإدارة لا ترانا مصدراً للاستقرار، بقدر ما ترانا مصدراً للإزعاج، فهي تنظر للأكراد كوجود اجنبي في المنطقة يعمل على تعقيد الأمور، كما لو كانت اسرائيل أخرى». ان ذلك مثله مثل الكثير من سياسات الولايات المتحدة الخاطئة في الشرق الاوسط هذه الأيام.

رابط المقال:

http://www.washingtonpost.com/opinions/jackson-diehl-iraqi-kurdistan-in-bloom/2013/04/14/90ca6cb0-a2c9-11e2-82bc-511538ae90a4_story.html

خروج الوسيط : هل سيتجزأ العراق إذا مات الرئيس ؟

الكاتب : بيتر غالبيرث / كاتب واكاديمي ومستشار سياسي وسفير سابق للولايات المتحدة في كرواتيا / زميل دبلوماسي اقدم في مركز الحد من التسلح وعدم الانتشار النووي - مجلة فورين بوليسي ٢١ / كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٢

ترجمة : د. نصر محمد علي

مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

لايهتم الأكراد الآن بالاحتفاظ بمنصب رئيس الجمهورية ، إذا لم يكن الرئيس هو الطالباني ، فما يريده الأكراد أن تعترف بغداد بالحقوق الدستورية لحكومة إقليم كردستان بخصوص النفط وإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الدستور على كركوك وبقية الأراضي المتنازع عليها. ومن ثمّ فإن الأكراد قد يكونوا مرنين حول منصب رئيس الجمهورية إذا كانت هناك صفقة تقضي باستبدال المالكي بزعيم يلبّي المطالب الكردية

استعرض الكاتب تداعيات خروج رئيس الجمهورية جلال الطالباني من المعادلة السياسية العراقية ، مؤكداً انه من غير الممكن في هذه المرحلة التنبؤ بشأن حالة الرئيس العراقي جلال طالباني الذي يعاني من جلطة دماغية . فقد سعى جاهداً من أجل أن يصبح أول رئيس منتخب ديمقراطياً لدولةٍ يعود تاريخها إلى آلاف السنين والتي تعد مهد الحضارات. طالباني الذي كرّس حياته للقضية القومية الكردية، يوصف الآن بالموحِّد ، وفي الحقيقة، قد يكون الرمز الموحِّد الوحيد بين كبار الزعماء السياسيين العراقيين إلا ان التوصيف ينطوي بالتأكيد على سخرية لأن الطالباني يبقى قومياً كردياً ، وعندما يتكلم عن «بلده» فهو يعني بذلك كردستان وليس العراق. **وبوصفه رئيساً للعراق فقد دافع من دون كلل عن حقوق كردستان في ظل الدستور العراقي.** و بقوة شخصيته، فقد استخدم طالباني منصبه الفخري، كرئيس للجمهورية ، لتهدئة الصراع بين الشيعة والسنة والأكراد وهو في الواقع ، الوسيط الرئيس بينهم. وقد نجح مؤخراً في التوصل إلى اتفاق بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الإتحادية يقضي بسحب قواتهما من المناطق المتنازع عليها حول كركوك. وفي حالات أخرى، فقد توسّط في الصراعات بين السنة والشيعة، وحتى داخل الطائفة الشيعية.

وتعامُل الطالباني فريد من نوعه، فهو ودّي مع الجميع تقريباً ،وتأسيساً على حقيقة ان جلّ عمله موجود لأسباب بروتوكولية، فهو الرئيس الأكثر بُعداً عن الرسمية، فهو يُحيّي زائريه بالقُبل والنكات، وفي الدعوات يخدم

ضيوفه شخصياً. وكشف الكاتب ان زملاء الطالباني السياسيين والحكوميين يحترمونه ليس بسبب منصبه ولكن بسبب قراراته الواثقة ونضاله الطويل ضد الدكتاتورية. **وان ذلك يجعل من المتعذّر أن يحل محله شخص آخر . والحكمة تقضي بأن الاكراد سيستبدلونه ،اذا أُجبروا على ذلك ، بكردي آخر، ولكن، في الحقيقة، انهم يريدونه رئيساً للجمهورية لأنه كان رمزاً بارزاً بين قادة العراق السياسيين الجدد، وللتعامل مع المشكلة العملية المتمثلة بوجود منصبين رئاسيين للقائدين الكرديين الرئيسين (جلال طالباني رئيس الجمهورية ، و مسعود برزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي أصبح رئيساً للإقليم الكردي). وقد لايهتم الأكراد الآن بالاحتفاظ بمنصب رئيس الجمهورية، إذا لم يكن الرئيس هو الطالباني ، فما يريدونه هو اعتراف بغداد بالحقوق الدستورية لحكومة إقليم كردستان بخصوص النفط وإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الدستور على كركوك وبقية الأراضي المتنازع عليها. وهم يرون أن رئيس الوزراء نوري المالكي هو العقبة الرئيسة التي تحول دون تحقيق تلك الأهداف ويخافون أيضاً مما يعدوه جنوحاً متزايداً من قبل المالكي باتجاه الدكتاتورية. ومن ثم فإن الأكراد قد يكونوا مرنين بما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية إذا كانت هناك صفقة تقضي باستبدال المالكي بزعيم يلبّي المطالب الكردية.**

والطالباني، بوصفهِ صانع السلام الدائم ، ساعد في كبح مقترح (مشروع قرار) سحب الثقة عن المالكي في وقت مبكر من هذه السنة. لأن الكتلة الكردية مضافاً إليها أنصار رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي، كانوا قريبين من عدد الأصوات المطلوبة لسحب الثقة . والفضل في ذلك يعود إلى حسن تدبير الطالباني بوصفه موفّقاً بين الأطراف ، وسيكون الأكراد في وضع قوي حتى بعد أن يغادر منصبه. وحينما اقتربت الحرب في سنة ٢٠٠٣ طوّر الطالباني علاقة عمل وثيقة مع مسعود برزاني الذي كان خصمه في وقت من الأوقات ، وابنه الموهوب، قباد ، هو الآن مسؤول مكتب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجرفان برزاني. واليوم فإن الحزبين الرئيسين في كردستان حزب الإتحاد الوطني الكردستاني للطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني للبارزاني ، يعملان ضمن ائتلاف مع اجتماعات قيادية متواترة بعيداً عن مآسي ١٥ سنة خلت حينما تقاتلا في حرب أهلية كردية بشعة . **ولفت الكاتب النظر إلى ان حكومة إقليم كردستان بحكومتها المنتخبة وجيشها القوي، البيشمركة، في وضع قوي في مواجهة المالكي و الحكومة الاتحادية .** كما ان اقتصاد كردستان يشهد حالة من الازدهار يرافق ذلك صلات وثيقة للاقليم مع العالم الخارجي، ولاسيما الجارة تركيا. (مقارنة بتوتر علاقة المالكي برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان). **بغداد لا سلطة لها ولا نفوذ في اربيل.** وبموجب الدستور العراقي، فإن برلمان كردستان يستطيع أن يُعدّل أو يلغي أي قانون اتحادي عند تطبيقه على كردستان.

ومن ثم فإن الحكومة الاتحادية تُصدر قوانين قليلة وتتجاهل كردستان معظمها. **والصراع بين الحكومة الإقليمية الكردية والمالكي هي مواجهة بين طرفين متكافئين ،لايستطيع أحدهما أن يفرض ارادته على الآخر.** ولذلك فإن غياب الطالباني قد تشعر به المكونات العراقية الأقل قوة من الاكراد. فخلال الحرب الاهلية العراقية الاخيرة، قدم الطالباني والبرزاني ملاذاً آمناً للمسيحيين وغيرهم من العراقيين الهاربين من العنف الطائفي.

وحتى قبل أن يصبح الطالباني رئيساً في ٢٠٠٥، فقد تواصل مع شيوخ السنة العراقيين ، سعياً منه لجعلهم لايشعرون بالتهميش. وفي صيف ٢٠٠٥ حينما ركّزت النخبة السياسية العراقية وصانعي القرار الأميركي على المفاوضات الدستورية، كان قلق الطالباني المتزايد هو فرق الموت الشيعية ، المرتبطة بوزارة الداخلية، التي كانت تستهدف السنة. وعمل الطالباني عملاً دؤوباً مع القادة التقليدين للسنة الامر الذي منحهم قدراً من الثقة والذي كان عاملاً محورياً لدفعهم للتعاون، من خلال مليشيا أبناء العراق (الصحوات)، في القتال ضد القاعدة. **والطالباني هو البطل المجهول في النجاحات التي عزتها الولايات المتحدة إلى الجنرال ديفيد بترايوس وخطته الإندفاعة التي تضمنت زيادة في عدد القوات الأمريكية .** وانتهى الكاتب الى التاكيد على حقيقة **ان اغلب وساطات الطالباني قد فشلت في تحقيق أغراضها .** ان المكونات الدينية والوطنية العراقية لديها وجهات نظر متباينة بصورة أساسية حول مستقبل العراق؛ **فالاحزاب الشيعية الدينية المهيمنة الآن تريد تعريف العراق كدولة شيعية، في حين يرى السنة العرب العراق جزءاً من الامة العربية (السنية) الكبرى.** وحتى مع قبول العديد من السنة الآن بفقدان امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها خلال ٨٠ سنة، إلا ان القليل منهم يوافقون على أن يُعرّف العراق بطريقة لاتتضمنهم. اما الاكراد فبالطبع انهم يريدون الانفصال. وفي الوقت الذي لم يحل الطالباني أغلب القضايا العراقية المستمرة (جانب من ذلك يعود الى انها غير ممكنة الحل)، فإنه ساهم في اقناع كل مكوّن بأن هناك المزيد لكسبه من خلال السياسة بدلا من العنف. و قد شلّت الانقسامات الطائفية والقومية في العراق الحكومة الاتحادية مراراً وكان إسهام الطالباني الفريد يكمن في فهم ان شلل الحكومة هو أفضل من أن تعمل مجموعة على فرض إرادتها على الأخرى. **وقد يكون هناك العديد من الخلفاء للطالباني في منصب رئاسة الجمهورية ، ولكن العراق يحتاج إلى شخص قادر على ملء الفراغ الذي سيُخلّفه، ولا أحد من هؤلاء يستطيع أن يفعل ذلك.**

رابط المقال:

www.foreignpolicy.com/articles/2012/12/.../talabani_iraq_maliki

تحدّيات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية
الجزء السادس (الأخير): أبرز التوصيات

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

إن الانضمـــام لعضوية المنظمة حتى وان كان مكُلفا جداً بالنسبة لاقتصادات كثير من دول العـــالم النامـــي في المدى القصـــير فإن تلك التكلفة ستكون اقل بالنســـبة للعراق، وذلك لأن العراق يُعدّ من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على التجارة الدوليـــة وتطبيقاً لمبدأ الحُرية التجارية الذي تنادي به المنظمـــة ولا ســـيّما إذا أخذنـــا بعين الاعتبار ان معدل التعرفة الكمركية في العراق منخفض جداً مقارنة بكثـــير من دول العالم، ولا ســـيّما بعد تطبيق العراق للرسوم الكُمركية الموحّدة والتي تبلغ ٥٪.

١- ان أهم ما يجب الالتفات إليه هو تطوير قـدرة العـرض المحلـي والتنـوّع في الإنتاج الزراعي كخطوة اولية لابد أن تسبق تحرير التـجارة وذلـك لتعزيز الـصـادرات وتثبيت قاعدة زراعية راسخة يكون الهدف الأساس منها تحقيق نسبة مهمة من الاكتفاء الذاتي للسلع الغـذائيـة الـرئيـسـة، وذلـك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المحدودة في العراق، ومن ثَمَّ تأتي الخطوة التالية لتنظيم عمليات الاستيراد من خلال تخفيض الضوابط على الاستيراد وفق جدول زمني، والفتح الانتقائي للأسواق المحلية أمام المنتجات الزراعية المستوردة وإحلال التعرفة كبديل عن القيود الكميّة على الـواردات. ولغرض تدعيم المزايا التنافسية لنمو الصادرات الزراعية لابـد مـن اتخـاذ بعض الإجـراءات المهمة ومنها إعفاء المدخلات المستوردة (الأسمدة والبذور) المستخدمة في إنتاج السلع الزراعية التصديرية.

٢- ان رفع الحماية عن الصناعات العراقية الناشئة بحجة استكمال متطلبات الانضمام، يهدد هذه الصناعات ويقف عائقاً في طريق تطورها مستقبلاً، لذا تجب حماية القطاعات الحيوية الأكثـر تنوعاً ومنهـا الصناعة من التحرير المُطلق للتجارة، ولهذا الإجراء أهمية بالغة نظراً لضعف القدرة التنافسـية

لقطاع الصناعة التحويلية في العراق.

٣- ضرورة وضع خطة لتوفير شبكات الضمان الاجتماعي للعراقيين الذين ستتدهور مستويات معيشتهم إلى درجات متدنية جراء تحرير التجارة، من خلال رصد المبالغ الكافية لدعم الفُقراء والمعوزين فلا ضمان من غير مبالغ تخصصها الدولة لذلك في موازنتها.

٤- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، لما له من دور مهم في جذب الأموال والتقنيات ووسائل الإنتاج والإدارة الحديثة وتوطينها في العراق، وتسهيل مهام المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين والأجانب وفق قوانين وشروط تتلاءم وطبيعة العراق الاقتصادية والبيئية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية، يمكن أن تسهم إسهاماً فاعلاً في احتواء اكبر عدد من العمالة العراقية.

٥- مما لاشك فيه ان استتباب الأمن مهم جداً لإتاحة الفُرص الملائمة لتحرير التجارة الخارجية لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني، وفي ظله يمكن انجاز أي عملية نهوض اقتصادي والعكس صحيح أيضاً، بمعنى آخر لا نتوقع إعادة اعمار العراق او النهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني.

وخلاصة القول: إنَّ بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لم يُراعَ فيها مدى التفاوت الصناعي والاقتصادي للبلدان التي تنضم لها، واثر ذلك على مصالحها الوطنية بقدر ما يُفهَم من أحكامها انها تبحث عن بيئة آمنة لسلع ومنتجات الدول الناشطة في فرض هيمنتها الاقتصادية على الأسواق العالمية. وبذلك لا توجد هناك أي ضرورة ملحّة او مصلحة وطنية تقتضي انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في ضوء المخاطر والمساوئ التي نوهنا اليها آنفاً، خاصة ان القطاع الصناعي والزراعي، وحتى الخدمي، بحاجة الى دعم حكومي يصعب توفيره تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، فضلاً على عدم قدرة الاقتصاد العراقي، في الوقت الراهن، على مجاراة اقتصادات الدول المنضوية تحت مظلة المنظمة، نظراً لجودة سلعها وتدني تكاليف إنتاجها، مما يقود حتماً الى عدم قدرة المُنتج العراقي على المنافسة، لذا ينبغي على الحكومة مساعدة القطاعات الاقتصادية الرئيسة على النهوض واستئناف العمل قبل الإقدام على خطوة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تلوّث البيئة ونشاط الشركات النفطية في العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

تُشـــير المعلومات إلى أن الشـــركات النفطية الأجنبية الضخمة العاملة في العراق تتســـبب بتلويث البيئة. وتكلّف المعالجات البيئية جراء استخراج النفط، مبالغ ضخمة جدا قد تتأثر بهـــا المردودات المالية للشـــركات النفطية من جرائهـــا ، لكنها تتغاضى عن ذلك، وتقوم بدلا عنه بمشاريع اجتماعية وتنموية بسيطة، تتمثل بتبليط شـــوارع او بناء مســـتوصفات صحية صغيرة، وغيرها من المشـــاريع التي لا تكلّف الشركات إلا مبالغ بسيطة مقارنة بما تحصل عليه من أرباح استخراج النفط العراقي.

عضو لجنـــة النفط والطاقة النيابية ســـوزان السعد قالت: إن الاتفاق مع الشركات الأجنبية لا يتضمن بنـــوداً لمنع التلوث البيئي، بســـبب استحالة استخراج النفط من دون وجود تلوث، وعلـــى البرغم من هذا لا تســـعى الشـــركات النفطية الى تقليل اثر التلوث البيئي. وأضافت السعد في حديثها لجريدة (الغد): من المستحيل ان لا يكـــون هناك تلوثاً بيئياً في الاســـتخراج النفطـــي، ونحن في محافظـــة البصرة نعاني مـــن هذا التلوث ولا ســـيّما ان عمليات

الاســـتخراج والإنتاج ما تزال مســـتمرة مع وجود عمل حقيقي للشـــركات الأجنبية، اذ لا توجد معايير لتنظيم هذا الأمر وحتى لتقليل التلوث البيئي عند اســـتخراج النفط. و دَعَت السعد الى مراقبة نوعية الأدوات المستخدمة في اســـتخراج النفط من قبل الجهات الفنية المختصة التي لديها الإطلاع على هذا الأمر، وأشارت الى انه: عندما نطرح التساؤلات على وزارة النفـــط، تجيبنا انـــه لا يوجد مثل ذلك، وتؤكد ان الاستثمار النفطي داخل العراق هو الأفضل وهناك رقابة مشددة.

وبيّنت عضو لجنـــة النفط والطاقـــة النيابية انه: لم يتم وضع آليات واستراتيجيات محددة للتخلص من التلوث البيئي الذي تعيشـــه محافظة البصـــرة، فالغازات المنبعثة

من استخراج النفط تشكّل اليوم سحُباً في سماء المناطق المحيطة بالحقول النفطية، ويجب الحفاظ على البيئة العراقية عموما من جراء استخراج النفط. وبشأن الاثر البيئي لعمليات تكرير النفط أكّدت السعد: ان هناك مصافي على المستوى العالمي تستخدم تكنولوجيا متطورة بالشكل الذي يكون التلوث الناجم عنها صفرا، لكن في العراق الأمر مختلف تماما، اذ لا توجد لدينا مثل هذه التقنيات، لأن المصافي العراقية تم انشاؤها في السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي.

وكانت وزارة البيئة قد حثّت شركات الاستثمار العاملة في مجال قطاع النفط على ضرورة الالتزام بالمحددات البيئية وتقرير الأثر البيئي الذي وضعته الوزارة من اجل حماية المواطن العراقي وبيئته من خطر التلوث. وذكر بيان للوزارة في وقت سابق: ان الوزارة حثّت الشركات الاستثمارية النفطية على الالتزام بالمحددات البيئية وبتحديد الأثر البيئي، وان كل مشروع مخالف وغير حاصل على تحديد الأثر البيئي يُعدّ مخالفا للتعليمات البيئية التي تحدد نوع المخالفات المطروحة وكيفية التعامل معها ومعالجتها وتقليل آثارها البيئية. وأوضح: ان وزارة البيئة طالبت شركة نفط الجنوب متابعة أعمال هذه الشركات وإجبارها على استخدام التكنولوجيا الحديثة في حفر الآبار ومعالجة المخلفات للتخلّص من آثارها البيئية على البلد، مشيرا إلى أن قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ ينصّ على ضرورة تطبيق مبدأ التعويض للأضرار التي يُحدثها كل مشروع.

وكان وزير البيئة سركون صليوا أكّد في وقت سابق على ضرورة التزام الشركات النفطية العاملة في العراق بالمعايير البيئية بوصفها واجهة رئيسة لأي شركة لها مكانتها بين الشركات العالمية المنافسة في صناعة النفط، وجعلها في الصفوف الأولى للشركات المحترمة دوليا في هذا القطاع.